Sumer Journal of Legal Sciences
مجلة سومر للعلوم القانونية
P. ISSN: -3081-1082

Vol. (1), No. (1), March 2026
Pages 599-622

المجلد (١) العدد (١) آذار ٢٠٢٦
الصفحة ٥٩٩- ٦٢٢

Governance of public expenditure to face Iraq's financial challenges and crises as a model

Laith Ramadan Kadhim Al-Saadi
College of Political Science-University of Maysan

Abstract:
This study examines the governance of public expenditure and ensuring financial sustainability by reviewing the legal framework regulating public spending and the role of oversight bodies in ensuring financial compliance. The study also highlights the impact of economic crises on public spending policies and strategies for expenditure rationalization to address financial challenges. The findings indicate that applying financial governance principles, such as transparency, accountability, and efficiency, is crucial for achieving financial balance and economic sustainability. The study also emphasizes the importance of long-term financial planning and developing flexible financial policies to reduce fiscal deficits and promote economic growth. The study recommends the development of financial legislation, the empowerment of regulatory bodies, and the adoption of innovative and sustainable financial strategies to enhance public expenditure efficiency and ensure the optimal use of financial resources.

Keywords: The financial legal system, financial governance, public expenditure, financial sustainability, regulatory bodies, financial planning.

1: Email: leithramadan@uomisan.edu.iq
2 : Email:

Submitted: 2-2-2026
Accepted: 11-2-2026
Published: 4-3-2026

Authors: 2026, College of Law - Sumer University. This is an open- access article under the CC BY 4.0 (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar)

.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

حوكمة الانفاق العام لمواجهة التحديات والازمات المالية العراق انموذجاً

م.د. ليث رمضان كاظم الساعدي
جامعة ميسان/ كلية العلوم السياسية

الملخص

تتناول هذه الدراسة حوكمة الإنفاق العام وضمان الاستدامة المالية، من خلال استعراض الإطار القانوني الذي ينظم النفقات العامة، ودور الأجهزة الرقابية في تحقيق الامتثال المالي. كما تسلط الدراسة الضوء على تأثير الأزمات الاقتصادية على سياسات الإنفاق العام، واستراتيجيات ترشيد النفقات لمواجهة التحديات المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية، مثل الشفافية والمساءلة والكفاءة، يعد ضروريًا لتحقيق التوازن المالي والاستدامة الاقتصادية. كما أكدت على أهمية التخطيط المالي طويل الأجل وتطوير سياسات مالية مرنة تساعد على تقليل العجز المالي وتعزيز النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير التشريعات المالية، وتمكين الجهات الرقابية، وتبني استراتيجيات مالية قائمة على الابتكار والاستدامة، بما يحقق كفاءة الإنفاق العام ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام القانوني المالي، الحوكمة المالية، الإنفاق العام، الاستدامة المالية، الأجهزة الرقابية، التخطيط المالي.

المقدمة

أولا/ فكرة الموضوع البحث: –

تمثل الحوكمة المالية في إدارة النفقات العامة إحدى الركائز الأساسية للإطار القانوني لتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة. في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة، تواجه الدول تحديات مالية متزايدة تتطلب تطبيق سياسات مالية رشيدة ترتكز على مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة في الإنفاق العام. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة النظام القانوني المالي وحوكمة الإنفاق العام بوصفهما أداة فعالة لضبط المالية العامة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

ثانيا/ أهمية الدراسة: –

تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى تطوير سياسات مالية رشيدة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتحدّ من الهدر المالي. كما تساعد في توضيح دور التشريعات والجهات الرقابية في تحقيق الانضباط المالي، مما يسهم في دعم متخذي القرار في وضع استراتيجيات فعالة للإدارة المالية العامة.

ثالثا/ مشكلة الدراسة: –

على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الانضباط المالي، لا تزال العديد من الدول تواجه مشكلات تتعلق بهدر الموارد، وعدم كفاءة تخصيص النفقات العامة، وغياب التخطيط المالي المستدام. وتزداد هذه التحديات حدة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على قدرة الحكومات في تلبية احتياجاتها المالية دون الإخلال بالتوازن الاقتصادي. لذا، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: **كيف تسهم الحوكمة المالية بعدها احدى ادوات النظام القانوني المالي من تحقيق كفاءة الإنفاق العام وضمان الاستدامة المالية؟**

رابعاً/ أهداف الدراسة: –

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. توضيح مفهوم الحوكمة المالية ودورها في ضبط الإنفاق العام.
٢. تحليل تأثير الأزمات الاقتصادية على سياسات الإنفاق الحكومي.
٣. استعراض الأطر القانونية المنظمة للإنفاق العام ودور الأجهزة الرقابية في تحقيق الامتثال المالي.
٤. تقديم استراتيجيات مستدامة لترشيد الإنفاق وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد المالية.

خامساً/ منهجية الدراسة:–

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل الأطر النظرية للحوكمة المالية واستراتيجيات ترشيد الإنفاق العام، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب دولية ناجحة في تطبيق مبادئ الحوكمة المالية. كما سيتم استخدام المنهج المقارن لدراسة تأثير الأزمات الاقتصادية على السياسات المالية المختلفة.

سادساً/ خطة البحث:–

لغرض الإحاطة بموضوع البحث ارتينا تقسمه الى ثلاثة مباحث نتناول في الأول الإطار المفاهيمي لحوكمة الانفاق العام ونبحث في الثاني تأثير الأزمات الاقتصادية على سياسات الإنفاق العام، فيما نتناول في الثالث الإطار القانوني لحوكمة الإنفاق العام وضمان الاستدامة المالية.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لحوكمة الإنفاق العام

تعد الحوكمة المالية إحدى الأدوات الفعالة لضبط الإنفاق العام وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية، لا سيما في ظل الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على استقرار الموازنات العامة للدول. وقد ازدادت أهمية الحوكمة المالية مع تصاعد التحديات الاقتصادية العالمية، حيث تسعى الحكومات إلى تحقيق الاستدامة المالية من خلال سياسات إصلاحية تهدف إلى تحسين الرقابة على الإنفاق العام وتعزيز الشفافية المالية[١]. في هذا السياق، تتناول هذه الدراسة مفهوم الحوكمة المالية، وآليات تطبيقها في ضبط الإنفاق العام، والتحديات التي تواجه تنفيذها، مع التركيز على التجارب الدولية والإقليمية في هذا المجال.

المطلب الأول

مفهوم الحوكمة المالية وأهميتها

أصبحت الحوكمة المالية في العصر الحديث ركيزة لا غنى عنها لإدارة المال العام بكفاءة وعدالة وشفافية. ومع تزايد الضغوط الاقتصادية والأزمات المتلاحقة، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، ازدادت الحاجة الملحة إلى ترسيخ قواعد الحوكمة في القطاع المالي، لا سيما في الدول التي تعاني من اختلالات بنيوية في موازناتها العامة، [٢].

ومن المثير للملاحظة أن العديد من الدول العربية، وعلى رأسها العراق، تعاني من غياب تطبيق فعلي وفاعل لمبادئ الحوكمة المالية، رغم وجود ترسانة من القوانين والتشريعات.

في هذا المطلب، سيتم تناول مفهوم الحوكمة المالية بشكل معمق، ثم التطرق إلى أهميتها على مستوى الدولة والمجتمع، مع تخصيص تحليل لحالة العراق كنموذج للدول التي تعاني من اختلالات واضحة في نظامها المالي، في ظل غياب رؤية استراتيجية شاملة تطبق فيها مبادئ الحوكمة بفعالية. وسيسعى الباحث من خلال هذا العرض إلى إثبات أن غياب التحليل العلمي والنقدي عند تناول هذه الإشكالية في بعض الدراسات السابقة قد ساهم في إغفال الحلول الجذرية.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الفرع الأول

مفهوم الحوكمة المالية

الحوكمة المالية تمثل أحد أبرز المفاهيم الحديثة التي ظهرت على ساحة الإدارة العامة، نتيجة للتحديات المالية والاقتصادية التي واجهتها الدول خلال العقود الأخيرة. وقد برز هذا المفهوم كرد فعل مباشر لحالات الهدر المالي والفساد وسوء استخدام الموارد العامة. يشير مصطلح الحوكمة المالية إلى منظومة من القواعد والإجراءات والآليات التي تضمن الاستخدام الأمثل للمال العام بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية في إدارة الإنفاق العام(٣)

لقد نشأ مفهوم الحوكمة المالية كامتداد طبيعي لمفهوم الحوكمة في المؤسسات الخاصة، غير أنه اكتسب بعدًا خاصًا في السياق الحكومي. (٤)

إن من أبرز سمات الحوكمة المالية أنها تقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة، وهذه المبادئ تشكل الأساس الذي تبنى عليه السياسات المالية الرشيدة. غير أن الباحث يرى أن التركيز الأكاديمي على الجوانب النظرية لهذه المبادئ قد فاق التطبيق العملي لها، إذ غالبًا ما تظل النصوص القانونية حبرًا على ورق دون أن تنعكس في الأداء الفعلي لأجهزة الدولة المالية (٥)

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على أن العراق يمثل حالة فريدة يجب التوقف عندها، إذ أن غياب الحوكمة المالية فيه لم يكن نتيجة قصور قانوني فقط، بل نتيجة تراكمات سياسية واقتصادية أعاقت بناء منظومة فعالة للرقابة المالية. فبرغم وجود مؤسسات رقابية كديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، إلا أن فعاليتها تأثرت بالتجاذبات السياسية والفساد الإداري المستشري (٦).

يرى الباحث أن النقاشات الأكاديمية حول الحوكمة المالية كثيرًا ما تتجاهل هذا البعد السياسي المعقد، مكتفية بعرض تعاريف ومفاهيم عامة لا تتجاوز مستوى التنظير. وهذا ما يضعف قيمة الأبحاث التطبيقية، خاصة في الدول التي تشهد أزمات اقتصادية متلاحقة كما هو حال العراق وبعض الدول العربية الأخرى.

ولا يمكن تناول مفهوم الحوكمة المالية بمعزل عن البعد القانوني، إذ أن النصوص القانونية والتشريعات هي التي تحدد مدى فعالية أدوات الرقابة والإشراف على المال العام. ومع ذلك، فإن مجرد وجود قوانين لا يضمن التطبيق السليم ما لم ترافقها إرادة سياسية ومؤسسات قادرة على التنفيذ(٧) ومن المهم أن نميز بين الحوكمة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المالية والرقابة المالية، فالأولى أوسع نطاقًا وتشمل إطار السياسات العامة، بينما الثانية تركز على مراقبة تنفيذ تلك السياسات [٨].إن مفهوم الحوكمة المالية بات يشكل اليوم أحد ركائز الإصلاح المالي والإداري ولهذا يرى الباحث أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة صياغة مقاربات البحث في هذا المجال، بحيث تنتقل من مجرد النقل إلى التحليل.

الفرع الثاني
أهداف الحوكمة المالية

الحديث عن أهداف الحوكمة المالية يقودنا إلى جوهر دور الدولة الحديثة في إدارة المال العام، وهو تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فالهدف الأساسي من الحوكمة المالية يتمثل في ضمان استخدام الموارد المالية العامة بأعلى قدر من الفعالية والمساءلة، بما يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية ويمنع الانحرافات التي تؤدي إلى الفساد المالي[٩].ومن أهم أهداف الحوكمة المالية ترسيخ مبدأ الشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة، إذ تمثل الموازنة أداة أساسية في توزيع الموارد وتحقيق التنمية. في الدول العربية، ومنها العراق، حيث تفتقر الموازنات للوضوح وغالبًا ما تُصاغ وفق اعتبارات سياسية أكثر من كونها اقتصادية [١٠] كذلك تهدف الحوكمة المالية أيضًا إلى تقليص الهدر في الإنفاق العام من خلال فرض رقابة صارمة على كل مراحل الصرف، وهو أمر غائب في الواقع العراقي، بسبب غياب أنظمة التدقيق الفعالة وضعف التنسيق بين الجهات الرقابية [١١], من الأهداف الجوهرية كذلك، تعزيز مبدأ المساءلة، حيث يفترض أن تكون كل جهة مسؤولة عن إدارة المال العام خاضعة للمحاسبة الدورية أمام البرلمان والرأي العام. تسعى الحوكمة المالية إلى بناء مؤسسات قوية تدار بكفاءة، وفق مبادئ الحياد والاحترافية، وهو أمر يحتاج إلى إصلاحات مؤسسية عميقة. في العراق، يعاني الجهاز المالي من ترهل إداري وتضخم وظيفي، ما يجعل من الصعب تطبيق أي آلية رقابة أو مساءلة بفعالية [١٢].

الهدف من الحوكمة المالية لا يقتصر على إدارة المال العام فحسب، بل يمتد إلى تحسين العلاقة بين المواطن والدولة. فحين يشعر المواطن بأن أمواله تُدار بشفافية وكفاءة، فإنه يكون أكثر استعدادًا لدفع الضرائب والمشاركة في الحياة الاقتصادية، [١٣]. من الأهداف الأخرى تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والرقابية، إذ لا يمكن أن تتحقق لحوكمة المالية في ظل جزر معزولة. يتضح من ذلك ، ان الحوكمة المالية تهدف إلى خلق بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الفرع الثالث

أهمية الحوكمة المالية

تُعد الحوكمة المالية حجر الزاوية في بناء اقتصاد قوي ومستدام، ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في دول الشرق الأوسط حيث تعاني العديد من هذه الدول، ومنها العراق، من مشاكل كبيرة في إدارة المال العام بسبب الفساد وضعف الأنظمة الرقابية [١٤]. إن الفائدة المباشرة من تطبيق الحوكمة المالية هي ضبط الإنفاق الحكومي بشكل يسمح بتوجيه الأموال إلى المشاريع ذات الأثر الكبير في تحسين جودة الحياة للمواطنين. في سياق العراق، يمكن ملاحظة أن القوانين التي تحكم الشؤون المالية العامة بحاجة إلى إعادة تقييم لتتماشى مع المعايير الدولية الخاصة بالحوكمة المالية. فالقوانين مثل قانون الموازنة العامة في العراق لعام ٢٠٢٠ تتضمن نصوصًا مهمة، لكنها غالبًا ما تُنفذ بشكل غير دقيق أو لا تحظى بالرقابة الفعالة، ما يجعلها عرضة للفساد أو الهدر[١٥]. ويرى الباحث أن تطبيق آليات الحوكمة المالية، إذا تم بشكل جاد، قد يؤدي إلى تقليص الفجوة بين المخصصات المالية والنتائج المتحققة، ويعزز من الشفافية في إدارة الأموال العامة [١٦]. وبناءً على هذا، يشير الباحث إلى أن العراق بحاجة إلى هيكلة جديدة لإدارة المال العام من خلال تحسين الرقابة على الموازنة العامة وزيادة مشاركة المواطنين في عملية التخطيط المالي. من جهة أخرى، لا يمكن إغفال دور الحوكمة المالية في تعزيز الاستقرار السياسي. ففي بيئات مثل بيئة العراق، حيث تعصف بالبلاد أزمات سياسية واقتصادية مستمرة، قد تشكل الحوكمة المالية أداة لتوفير بيئة أكثر استقرارًا. فكلما كانت الدولة أكثر شفافية في إدارة الأموال العامة، زادت الثقة فيها،

من الواضح ان ، الحوكمة المالية تعد أداة فعالة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، مثل الأزمات المالية التي مر بها العراق بسبب تذبذب أسعار النفط. إن الحوكمة المالية الجيدة يمكن أن تعين الحكومة على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة تستجيب لهذه التحديات [١٧]. بناءً على ما تقدم، يرى الباحث أن الحوكمة المالية في العراق تتطلب إصلاحًا شاملاً يشمل تطوير القوانين الحالية وتطبيقها بحزم، وتعزيز دور الأجهزة الرقابية المستقلة لضمان تطبيق القوانين.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المطلب الثاني

مبادئ وأسس الحوكمة المالية في إدارة النفقات العامة

تُعد الحوكمة المالية أحد المفاهيم الحديثة التي تعتمد عليها الحكومات في تنظيم وإدارة الأموال العامة، وتوجيهها بطريقة تضمن الشفافية والمساءلة والكفاءة. تهدف الحوكمة المالية إلى تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات العامة، وضمان تحقيق الاستدامة المالية والعدالة في توزيع الموارد. في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية ومنها العراق، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في إدارة النفقات العامة يعد أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على استقرار المالية العامة وتطوير الأداء الحكومي.

في هذا المطلب، سيتم تناول مبادئ وأسس الحوكمة المالية من خلال ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، مبدأ الشفافية والمساءلة في إدارة النفقات العامة، ثانيًا مبدأ الكفاءة والفاعلية في توجيه الموارد، وأخيرًا مبدأ الاستدامة المالية في ظل الأزمات الاقتصادية. سنتناول كل مبدأ بشكل تحليلي ونقدم أمثلة واقعية من العراق، مع عرض رأي الباحث في كل محور.

الفرع الأول

مبدأ الشفافية والمساءلة في إدارة النفقات العامة

الشفافية والمساءلة هما من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة المالية، حيث تشترط هذه المبادئ أن تكون جميع العمليات المالية الحكومية واضحة ويمكن الوصول إليها من قبل جميع المعنيين، بما في ذلك المواطنين والمراقبين الدوليين. يعد مبدأ الشفافية جزءًا لا يتجزأ من الحوكمة الجيدة لأنه يعزز الثقة العامة في قدرة الحكومة على إدارة الموارد المالية بطريقة عادلة وفعالة[١٨]. في العراق، تعد الشفافية في إدارة النفقات العامة أحد التحديات الرئيسة التي تواجهها الحكومة. ففي الماضي، تعرضت العديد من مشاريع الإنفاق العام في العراق إلى شبهات فساد وسوء إدارة، مما أثر سلبًا على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين [١٩]. ويرى الباحث فإن الشفافية هي الأساس لبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، ويمكن تحسينها من خلال إنشاء هيئات رقابية مستقلة تُشرف على تطبيق المعايير المالية، بالإضافة إلى تشجيع استخدام التقنيات الرقمية في نشر البيانات المالية بشكل دوري.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الفرع الثاني

مبدأ الكفاءة والفاعلية في توجيه الموارد

مبدأ الكفاءة والفاعلية في إدارة النفقات العامة يعني استخدام الموارد المالية المتاحة بطريقة تضمن تحقيق أقصى استفادة منها، مع تقليل الهدر وتحقيق الأهداف المرجوة من الإنفاق العام. يعتمد هذا المبدأ على ضرورة تخصيص الأموال لأفضل المشاريع والمبادرات التي تسهم في تحسين حياة المواطنين وتعزز النمو الاقتصادي [٢٠]. في العراق، يعاني النظام المالي من مشاكل متعلقة بالكفاءة في تخصيص النفقات العامة، حيث أن العديد من المشاريع الحكومية تعاني من نقص في الفاعلية، وهذا يعود جزئيًا إلى ضعف التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية [٢١]. من الأمثلة على ذلك، مشروع إعادة إعمار المناطق التي تضررت نتيجة للحروب والصراعات. رغم ضخ أموال طائلة في هذه المشاريع، إلا أن العديد منها يعاني من التأخير والفساد، مما يعرقل عملية التنمية المستدامة.

الفرع الثالث

مبدأ الاستدامة المالية في ظل الأزمات الاقتصادية

الاستدامة المالية تعني أن الحكومة قادرة على إدارة مواردها المالية بشكل يضمن استمرارية الخدمات العامة وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل دون تعريض الاقتصاد الوطني للأزمات المالية. يعتمد هذا المبدأ على قدرة الدولة على الحفاظ على توازن بين إيراداتها ونفقاتها، وكذلك الحفاظ على استقرار الدين العام خلال فترات الأزمات الاقتصادية [٢٢]. في العراق، تسببت الأزمات الاقتصادية المتتالية، مثل انخفاض أسعار النفط والأزمات السياسية والأمنية، في ضغوط شديدة على المالية العامة. في هذا السياق، ظهرت الحاجة الملحة إلى تطوير سياسات مالية تضمن الاستدامة المالية وتجنب الأزمات المستقبلية. وعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة لتحسين إدارة النفقات العامة، مثل تطبيق نظم للمراقبة والمراجعة، إلا أن العراق لا يزال بحاجة إلى إصلاحات هيكلية في نظامه المالي لتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل[٢٣].

كما يرى الباحث في هذا الصدد هو أن الاستدامة المالية تتطلب التوجه نحو تنويع مصادر الإيرادات الحكومية، مثل تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنمية القطاعات غير النفطية. كما أن تقوية نظام الضمان الاجتماعي يمكن أن يساعد في التخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية على الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المبحث الثاني

تأثير الأزمات الاقتصادية على سياسات الإنفاق العام

تُعد الأزمات الاقتصادية من أكبر التحديات التي تواجه الحكومات، حيث تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على تمويل برامجها وخدماتها العامة. وتتطلب هذه الأزمات استراتيجيات مالية رشيدة لضمان تحقيق الاستدامة المالية وتجنب تفاقم العجز في الميزانية العامة. يتناول هذا المبحث تأثير الأزمات الاقتصادية على سياسات الإنفاق العام، حيث يستعرض في المطلب الأول مفهوم الأزمات الاقتصادية وأسبابها، مع تحليل تداعياتها على المالية العامة للدولة. أما المطلب الثاني، فيركز على استراتيجيات ترشيد الإنفاق العام في ظل الأزمات الاقتصادية، مستعرضًا تجارب دولية ناجحة في التعامل مع الأزمات المالية من خلال سياسات مالية فعالة.

المطلب الأول

الأزمات الاقتصادية وأثرها على المالية العامة

تُعد الأزمات الاقتصادية من التحديات الرئيسية التي تواجه الأنظمة المالية في مختلف الدول، حيث تؤثر بشكل مباشر على القدرة المالية للدولة، مما يترتب عليه تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الكلي والنفقات العامة. في ظل هذه الأزمات، تجد الحكومات نفسها مضطرة للتعامل مع فجوات مالية قد تتسبب في زيادة العجز في الموازنة العامة وتفاقم الديون العامة في هذا المطلب، سيتم تناول أثر الأزمات الاقتصادية على المالية العامة من خلال ثلاثة محاور رئيسة: أولاً، أثر الأزمات الاقتصادية على إيرادات الدولة، ثانيًا أثر الأزمات الاقتصادية على النفقات العامة، وأخيرًا أثر الأزمات الاقتصادية على الدين العام.

الفرع الأول

أثر الأزمات الاقتصادية على إيرادات الدولة

إيرادات الدولة تُعد أحد المصادر الرئيسة التي تمول النفقات العامة، وتأتي غالبًا من الضرائب والرسوم على الأنشطة الاقتصادية المختلفة. في أوقات الأزمات الاقتصادية، تنخفض الأنشطة الاقتصادية بشكل ملحوظ، مما يؤدي إلى تقليص الإيرادات الحكومية نتيجة لانخفاض الإنتاج والاستهلاك [٢٤]

في العراق، كانت الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤، السبب الرئيسي في تراجع الإيرادات الحكومية. يشكل النفط المصدر الأساسي للإيرادات العراقية، وعندما تراجعت أسعاره بشكل

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

مفاجئ، انخفضت الإيرادات الحكومية بشكل حاد، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير تقشفية، بما في ذلك تأجيل تنفيذ بعض المشاريع الكبرى وتقليص الإنفاق العام [٢٥]

يرى الباحث في هذا الصدد هو أن التنويع في مصادر الإيرادات هو الحل الأمثل لتخفيف آثار الأزمات الاقتصادية على المالية العامة. لا ينبغي أن تظل الحكومة العراقية تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، بل يجب الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل السياحة والصناعة والتكنولوجيا.

الفرع الثاني

أثر الأزمات الاقتصادية على النفقات العامة

من الجوانب الأخرى التي تتأثر بالأزمات الاقتصادية هي النفقات العامة، حيث تميل الحكومات في أوقات الأزمات إلى زيادة الإنفاق على بعض القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والتعويضات الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية. هذا الارتفاع في النفقات لا يتناسب في أغلب الأحيان مع الانخفاض الحاد في الإيرادات، مما يزيد من العجز في الموازنة العامة[٢٦] في العراق، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في النفقات العامة نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. وهذا الإنفاق، رغم ضرورته، أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب تراجع الإيرادات النفطية. وقد أظهرت تقارير صندوق النقد الدولي أن العراق كان يعاني من عجز في الموازنة بلغ حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة [٢٧]. كما اننا نرى أن أي زيادة في النفقات العامة يجب أن تكون مدروسة ومبنية على أولويات واضحة. من المهم أن يكون هناك توازن بين الإنفاق على القطاعات الحيوية وبين ضرورة الحفاظ على استدامة المالية العامة على المدى الطويل. يمكن تعزيز هذا التوازن من خلال تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتوجيه الموارد نحو المشاريع التي تحقق أكبر عائد اقتصادي واجتماعي.

الفرع الثالث

أثر الأزمات الاقتصادية على الدين العام

أثناء الأزمات الاقتصادية، لا تستطيع العديد من الحكومات تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، مما يضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي. هذا يؤدي إلى زيادة الدين العام الذي يشكل عبئًا إضافيًا على الاقتصاد الوطني، ويؤثر على قدرة الحكومة على تنفيذ برامج التنمية المستقبلية. غالبًا ما يكون الدين العام مصدر قلق كبير في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاقتراض [٢٨].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

يرى الباحث في هذا الموضوع هو أن الحكومة العراقية يجب أن تتبنى سياسات مالية مرنة وواقعية، حيث يتعين عليها تقليل الاعتماد على الاقتراض في أوقات الأزمات والتركيز على تعزيز مصادر الإيرادات غير النفطية. كما ينبغي وضع استراتيجيات طويلة المدى لإدارة الدين العام بما يضمن الاستقرار المالي والاقتصادي.

كما، يمكن القول إن الأزمات الاقتصادية تلعب دورًا محوريًا في التأثير على المالية العامة للدول، وخاصة في العراق حيث تتأثر بشكل كبير بالظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية. الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة، وتزيد النفقات الحكومية، وتؤدي إلى زيادة الدين العام، مما يشكل تحديات كبيرة أمام الحكومات في إدارة المال العام.

المطلب الثاني

سياسات ترشيد الإنفاق العام في ظل الأزمات الاقتصادية

في ظل الأزمات الاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول، يصبح من الضروري تبني سياسات مالية تعمل على ترشيد الإنفاق العام بشكل فعّال. الأزمات الاقتصادية تخلق تحديات كبيرة للمالية العامة، وبالتالي فإن تبني سياسات لترشيد الإنفاق يعد من أولويات الحكومات لضمان استدامة الاقتصاد وحمايته من الانهيار. كما انها تشمل تحسين تخصيص الموارد المالية بحيث تركز على الأولويات الوطنية التي تسهم في تحفيز الاقتصاد واستدامته [٢٩].

الفرع الأول

استراتيجيات تقليص الإنفاق غير الضروري

تعني استراتيجيات تقليص الإنفاق غير الضروري اتخاذ إجراءات تهدف إلى تقليص أو إيقاف تمويل المشاريع والأنشطة التي لا تساهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الأوقات الصعبة. في العراق، يمكن ملاحظة أن الأزمات الاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، دفعت الحكومة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التي تستهدف تقليص الإنفاق العام غير الضروري. ولكن كيف يتم تحديد الأنشطة التي ينبغي تقليصها أو إيقافها؟ في السنوات الأخيرة، شهد العراق انخفاضًا حادًا في إيرادات النفط نتيجة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. وبناءً على ذلك، قررت الحكومة العراقية اتخاذ خطوات تقشفية شملت إيقاف أو تأجيل مشاريع البنية التحتية التي كانت تمثل عبئًا على المالية العامة[٣٠]. ورغم أنها كانت تعد جزءًا من

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

استراتيجية التحفيز الاقتصادي في فترات الازدهار، إلا أنها كانت تتحمل أعباء مالية غير ضرورية في وقت الأزمة. وفي المقابل كان من الأفضل إعادة توجيه الموارد إلى القطاعات ذات الأولوية مثل الصحة والتعليم

اننا نرى في هذا السياق هو أن الحكومة العراقية بحاجة إلى تطوير آلية أكثر شفافية لتحديد الإنفاق غير الضروري، مع مراعاة تأثير ذلك على الفئات الضعيفة في المجتمع. ينبغي أن يتم هذا التحليل بناءً على دراسة دقيقة للآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، وليس فقط على أساس الموازنة الماليةو بذلك، يصبح الإنفاق الحكومي أكثر كفاءة ويقل الضغط على المالية العامة.

الفرع الثاني

تعزيز كفاءة الإنفاق العام

يعد تعزيز كفاءة الإنفاق العام من أهم استراتيجيات إدارة الموارد العامة في أوقات الأزمات الاقتصادية. تعزيز الكفاءة لا يعني بالضرورة تقليص حجم الإنفاق، بل يركز على تحسين الطريقة التي يتم بها إنفاق الموارد الحكومية. يتم ذلك من خلال تطبيق آليات دقيقة لرصد الإنفاق وتحسين تخصيص الأموال، بحيث تذهب إلى المجالات الأكثر تأثيرًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية [٣١] في العراق، كانت أحد أبرز التحديات التي تواجه الحكومة هي الهدر الكبير في الإنفاق الحكومي بسبب ضعف الرقابة والفساد الإداري لم تكن هناك آليات فعالة لضمان توجيه الأموال إلى المشاريع الأكثر أهمية، مما أدى إلى إهدار المال العام. من الحلول التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة هي التركيز على الرقابة المالية والتقنيات الحديثة في رصد الإنفاق. حيث تم تبني أنظمة رقابة إلكترونية أكثر تطورًا لضمان أن كل دينار يُنفق في مجالاته الصحيحة. أيضًا، بدأت الحكومة العراقية في تنفيذ برامج تدريبية لتحسين قدرة الموظفين الحكوميين على إدارة الموارد المالية بكفاءة [٣٢]

يرى الباحث هو أن تحسين كفاءة الإنفاق العام يتطلب أكثر من مجرد رقابة مالية. يجب أن تشمل الإصلاحات الهيكلية في الجهاز الحكومي لتطوير الكوادر البشرية وتدريبهم على إدارة المشاريع بكفاءة أكبر. كما أن من الضروري تبني تقنيات حديثة في إدارة الموازنة العامة، مثل استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في رصد الإنفاق العام وتحليل كفاءته.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الفرع الثالث

إعادة توجيه الموارد نحو الأولويات الحيوية

في فترات الأزمات الاقتصادية، تتطلب الأولويات الحكومية تغييرات استراتيجية في كيفية تخصيص الأموال. من الضروري أن تركز الدولة على القطاعات الأكثر أهمية والتي تسهم في استدامة الاقتصاد على المدى الطويل. يمكن أن تشمل هذه القطاعات الصحة، والتعليم، والإنتاج الزراعي، والصناعات الصغيرة والمتوسطة. [٣٣] في ضوء الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق، كانت الحكومة مجبرة على إعادة توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة. بالإضافة إلى ذلك، كانت الحكومة العراقية بحاجة إلى إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي بحيث يتم التركيز على المشاريع التي تساهم في بناء البنية التحتية الأساسية التي يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. دعم القطاعات الصغيرة والمتوسطة، [٣٤] اننا نرى بأن إعادة توجيه الموارد نحو الأولويات الحيوية يتطلب استراتيجية شاملة تتضمن تحديد أولويات الدولة على أساس تحليل شامل للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. يجب أن تشمل هذه الاستراتيجية تعاونًا مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لضمان توفير التمويل الكافي للمشاريع الحيوية.

المبحث الثالث

الإطار القانوني لحوكمة الإنفاق العام وضمان الاستدامة المالية

يُعد الإطار القانوني لحوكمة الإنفاق العام وضمان الاستدامة المالية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز كفاءة الإدارة المالية للدولة. فمع تزايد التحديات الاقتصادية وضرورة ضبط المالية العامة، أصبحت التشريعات والقوانين المنظمة للإنفاق العام، إضافةً إلى دور الأجهزة الرقابية، عوامل حاسمة في ضبط العمليات المالية ومنع التجاوزات.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المطلب الأول

التشريعات المنظمة للإنفاق العام ودور الأجهزة الرقابية

يعد الإنفاق العام من العناصر الحاسمة في تحقيق التنمية المستدامة للدول، حيث يعتمد عليه في تمويل المشروعات التنموية، وتحقيق رفاهية المواطنين، وتحسين مستوى الخدمات العامة. لذلك، فإن تنظيم هذا الإنفاق يصبح أمرًا بالغ الأهمية، إذ لا بد من وجود تشريعات قانونية تضمن حسن تخصيص الموارد المالية.

الفرع الأول

التشريعات المنظمة للإنفاق العام

تتعدد التشريعات التي تنظّم عملية الإنفاق العام في الدول المختلفة، وتختلف بين القوانين الوطنية والدولية، إلا أنها تشترك في العديد من الأهداف، أبرزها تنظيم الموارد، ضمان الشفافية، وتحقيق الكفاءة في استخدام الأموال العامة.

أولًا: قانون الموازنة العامة يعد "قانون الموازنة العامة" من أهم التشريعات المالية التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق العام. يحدد هذا القانون كيفية توزيع الإيرادات والنفقات بين مختلف القطاعات الحكومية، ويحدد أولويات الإنفاق بما يتناسب مع احتياجات المجتمع. في العراق، ولكن، في بعض الأحيان، تشهد عملية إعداد الموازنة العامة في العراق تحديات كبيرة بسبب التقلبات الاقتصادية، مثل انخفاض أسعار النفط، مما يضطر الحكومة إلى تعديل بنود الإنفاق في الموازنة تماشياً مع هذه التغيرات

ثانيًا: القوانين الخاصة بالرقابة المالية

إلى جانب قانون الموازنة، فإن هناك أيضًا قوانين تشرف على كيفية صرف الأموال العامة، مثل "قانون الرقابة المالية". يهدف هذا القانون إلى تحديد مسؤوليات الأجهزة الرقابية والتأكد من أن الأموال العامة تُنفق بما يتوافق مع القوانين، وأنها تخدم أولويات التنمية الوطنية. في العراق، تم إنشاء "ديوان الرقابة المالية" الذي يعنى بمراقبة جميع العمليات المالية الحكومية، ويتحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح المالية في مختلف الوزارات [٣٥]. اننا نرى، يمكن تحسين فعالية "ديوان الرقابة المالية" من خلال تزويده بالقدرة على إجراء تدقيقات مالية شاملة للمشروعات الحكومية، مع استخدام تقنيات التحليل المالي الحديثة.

ثالثًا: التشريعات الدولية وأثرها على الإنفاق العام

على مستوى أكبر، هناك أيضًا تأثيرات من التشريعات الدولية مثل "قانون الشفافية المالية" الذي تعتمده دول الاتحاد الأوروبي. يشترط هذا القانون أن تلتزم الحكومات الأوروبية بتقديم تقارير مالية دقيقة ومحدثة بشكل دوري لضمان الشفافية في الإنفاق العام. على غرار ذلك، فإن العراق، على الرغم من تحدياته الاقتصادية، بدأ

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

في محاكاة بعض الممارسات الدولية في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بمراقبة الإنفاق العام من خلال التقارير المالية الشهرية التي يتم تقديمها للبرلمان[٣٦] .

الفرع الثاني

دور الأجهزة الرقابية في ضمان كفاءة الإنفاق العام

إلى جانب التشريعات، تأتي أهمية دور الأجهزة الرقابية في ضمان أن الإنفاق العام يتم بشكل شفاف وفعّال. تلعب هذه الأجهزة دورًا رئيسيًا في تحديد ما إذا كانت الأموال تُنفق في المجالات الصحيحة وتتماشى مع الأهداف المحددة في الموازنة العامة.

أولًا: الهيئات الرقابية الحكومية

تعد الهيئات الرقابية الحكومية مثل "ديوان الرقابة المالية" في العراق، أحد الأعمدة الأساسية التي تضمن متابعة تنفيذ الموازنة العامة. في العراق، يتولى ديوان الرقابة المالية مسؤولية تدقيق الحسابات العامة، والتأكد من أن النفقات تتم في إطار القانون. يواكب ديوان الرقابة في العراق التحديات الاقتصادية الكبيرة، مثل الأزمات المالية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، التي تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات العامة[٣٧] .

ثانيًا: دور الأجهزة الرقابية المستقلة

في العراق، تلعب الأجهزة الرقابية المستقلة، مثل "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، دورًا كبيرًا في مراقبة مدى التزام المؤسسات الحكومية بالقوانين المالية. تستند هذه الأجهزة إلى معايير صارمة للتحقق من مدى شفافية استخدام الأموال العامة، والتحقيق في أي حالات فساد أو سوء استخدام للموارد كما أن هيئة مكافحة الفساد تمثل أحد الأسس التي يعول عليها العراق لمحاربة الفساد المالي الذي يؤثر سلبًا على الموازنة العامة [٣٨]. في هذا الصدد، يوصي الباحث بضرورة تفعيل آليات حماية استقلالية هذه الأجهزة من خلال تشريعات قانونية تُضمن عدم تدخل الحكومة في عملها، وهو أمر بالغ الأهمية في ضمان فاعلية الرقابة.

ثالثًا: الرقابة القضائية على الإنفاق العام

بجانب الأجهزة الرقابية الحكومية والمستقلة، تلعب الهيئات القضائية دورًا مهمًا في الرقابة على الإنفاق العام، لا سيما في الحالات التي تتعلق بالفساد المالي أو الانتهاكات القانونية. في العديد من الدول، مثل العراق، يُمكن للمحاكم أن تتدخل في القضايا المتعلقة باستخدام الأموال العامة بشكل غير قانوني، مما يعزز الشفافية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

والمسائلة [٣٩] . كما أصبحت المحاكم تلعب دورًا محوريًا في متابعة القضايا المتعلقة بمخالفة القوانين المالية، خاصة عندما تتعلق باتهامات الفساد أو سوء إدارة الموارد العامة.

الفرع الثالث

التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية في تطبيق التشريعات

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين فعالية الأجهزة الرقابية في العراق وغيرها من الدول، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه هذه الأجهزة في تطبيق التشريعات بشكل مثالي.

أولًا: ضعف التنسيق بين الأجهزة الرقابية

تشهد بعض الدول، بما في ذلك العراق، تحديات في التنسيق بين الهيئات الرقابية المختلفة. حيث أن لكل هيئة رقابية دورًا مختلفًا، ولكن في بعض الأحيان يحدث تداخل أو تقاطع في المسؤوليات، مما يؤثر على فاعلية الرقابة يرى الباحث، إن تحسين التنسيق بين الأجهزة الرقابية وتحديد اختصاصاتها بشكل دقيق سيعزز من فاعلية الرقابة على الإنفاق العام [٤٠]

ثانيًا: قلة الموارد البشرية والتقنية

تواجه الأجهزة الرقابية في العديد من الدول، وخاصة في العراق، مشكلة نقص الكوادر المدربة والموارد التقنية الكافية. يتطلب تحسين كفاءة الرقابة المالية تبني تكنولوجيا حديثة مثل الأنظمة المالية الإلكترونية التي تتيح للأجهزة الرقابية متابعة كل عملية مالية بشكل فوري ودقيق [٤١]

ثالثًا: الضغوط السياسية

في بعض الحالات، تتعرض الأجهزة الرقابية لضغوط سياسية تؤثر على استقلاليتها وحيادها. وفي العراق، كما في العديد من الدول الأخرى، قد يتعرض ديوان الرقابة المالية أو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لضغوط سياسية قد تؤثر على تقاريرها أو نتائج تدقيقاتها [٤٢]. من أجل مواجهة هذا التحدي، يوصي الباحث بضرورة تشديد القوانين التي تضمن حماية استقلالية هذه الأجهزة، وتفعيل آليات المساءلة في حال التدخلات السياسية.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المطلب الثاني

آليات تحقيق الاستدامة المالية من خلال الحوكمة

تعد الاستدامة المالية من العوامل الأساسية التي تساهم في ضمان استقرار الاقتصاد الوطني والقدرة على تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. من أجل ضمان تحقيق هذه الاستدامة، يتعين على الحكومات والمؤسسات العامة اعتماد آليات فعالة لإدارة المال العام، ومن أبرز هذه الآليات تأتي "الحوكمة المالية". الحوكمة المالية تشير إلى مجموعة من السياسات والآليات التي تهدف إلى تحسين الشفافية، والمساءلة، وإدارة الموارد المالية بشكل يتسم بالكفاءة والفعالية.

الفرع الأول

التخطيط المالي طويل الأجل والاستدامة الاقتصادية

يُعد التخطيط المالي طويل الأجل أحد أهم الأدوات لضمان الاستدامة المالية، حيث يهدف إلى تحقيق التوازن المالي على المدى الطويل من خلال:

- وضع استراتيجيات مالية مرنة تأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية المفاجئة [٤٣]
- تقييم المخاطر المالية مسبقًا، مما يسمح بتطوير خطط احترازية تقلل من آثار الأزمات الاقتصادية على الموازنة العامة[٤٤]
- تحسين هيكل الإيرادات العامة عبر تعزيز الإيرادات غير النفطية، مثل الضرائب والرسوم، بدلاً من الاعتماد المفرط على مصادر دخل غير مستدامة [٤٥]

تُثبت التجارب الدولية أن الدول التي تعتمد على التخطيط المالي طويل الأجل تقلل من احتمالات الأزمات المالية وتضمن استدامة ميزانياتها، كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي التي تطبق خططًا اقتصادية تمتد لعقود لضبط الإنفاق العام[٤٦] .

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الفرع الثاني

السياسات المالية الرشيدة لتحقيق الاستدامة المالية

يتطلب تحقيق الاستدامة المالية تبني سياسات مالية تحقق التوازن بين الإيرادات والنفقات عبر:

أولا/ تقليل العجز المالي عبر خفض الإنفاق غير الضروري وزيادة الإيرادات من الضرائب والرسوم [٤٧]

ثانيا/ تعزيز الكفاءة في تخصيص الموارد من خلال تقييم أداء البرامج الحكومية وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الأكثر إنتاجية[٤٨]

ثالثا/ تحفيز الاستثمار الخاص عبر تقليل الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر، وهو ما يسهم في تخفيف الضغط على الميزانية العامة [٤٩]

إحدى السياسات الأساسية لتحقيق الاستدامة المالية هي ضبط النفقات العامة بما يتماشى مع الإيرادات الحكومية. في العراق، حيث تمثل عوائد النفط المصدر الأساسي للإيرادات، من السياسات المالية المهمة أيضًا تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، خاصة في مجالات الاستثمار في البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى. إذ يمكن أن يساعد القطاع الخاص في تقديم التمويل والخبرة اللازمة لتنفيذ المشروعات الكبيرة التي قد تعجز الحكومة عن تمويلها بالكامل. العراق، على سبيل المثال، يمكنه الاستفادة من هذه الشراكات في تطوير قطاعات جديدة وتقليل الضغط على الميزانية العامة، كما أن هذا النموذج أثبت فعاليته في العديد من البلدان المتقدمة [٥٠] إحدى الأدوات الفعّالة للحفاظ على الاستدامة المالية هي إدارة الدين العام، التي تشمل اتخاذ تدابير لضمان قدرة الدولة على سداد ديونها دون التأثير على الخدمات العامة أو الاستثمار في المشاريع التنموية.

الفرع الثالث

دور الرقابة المالية في تحقيق الحوكمة المالية

تلعب الأجهزة الرقابية، مثل "ديوان الرقابة المالية" في العراق، دورًا حيويًا في ضـــمان أن الأموال العامة تُنفق بطريقة تتماشى مع القوانين والسياسات المحددة. وتتمثل إحدى المهام الأساسية لهذه الأجهزة في تدقيق الحسـابات الحكومية، وتحليل نفقات الحكومة لضـمان شـفافية الإنفاق العام. على الرغم من أن العراق شـهد تحسينات في هذا المجال، إلا أن الفساد المستشري في بعض الدوائر الحكومية لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا أمام فاعلية هذه الرقابة أصـبح من الضـروري اسـتخدام التكنولوجيا في الرقابة على الإنفاق العام، حيث ان تطبيق الأنظمة الإلكترونية لمتابعة المعاملات المالية الحكومية يمكن أن يسـهم في الكشـف المبكر عن أي تجاوزات أو فساد مالي [٥١]

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

من الضروري تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية، خاصة في البلدان التي تشهد تدخلات سياسية في عملها. في العراق، كما في العديد من الدول الأخرى، يتعرض عمل هذه الأجهزة في بعض الأحيان لضغوط سياسية قد تؤثر على قراراتها. لذلك، يجب تشديد القوانين التي تضمن استقلالية هذه الأجهزة وحمايتها من أي تأثيرات سياسية قد تعرقل عملها. فيما يري الباحث، إن تطوير هذا الجانب من الحوكمة المالية يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الاستدامة المالية في العراق.

الخاتمة

يُعد الإطار القانوني لحوكمة الإنفاق العام وضمان الاستدامة المالية من الركائز الأساسية للإدارة المالية الرشيدة، حيث تسهم القوانين والتشريعات المنظمة للإنفاق العام في ضبط عمليات تخصيص الموارد وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما أن الدور الفاعل للجهات الرقابية يضمن الامتثال المالي ويحد من التجاوزات التي قد تؤثر على الاستدامة المالية للدولة. ومن خلال تطبيق آليات الحوكمة المالية، مثل التخطيط المالي طويل الأجل وتطوير سياسات مالية متوازنة، يمكن تحقيق استدامة مالية تدعم النمو الاقتصادي وتقلل من مخاطر العجز المالي. بناءً على ذلك، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي يُبنى عليها عدد من التوصيات التي تسهم في تعزيز حوكمة الإنفاق العام وضمان الاستدامة المالية.

أولا/ النتائج

١. أهمية التشريعات في ضبط الإنفاق العام: تلعب القوانين والتشريعات المالية دورًا محوريًا في تحديد أسس الإنفاق العام، وتوفر إطارًا واضحًا لتخصيص الموارد المالية وفقًا للأولويات الاقتصادية.
٢. فعالية الأجهزة الرقابية في تحقيق الامتثال المالي: تسهم الأجهزة الرقابية، مثل هيئات الرقابة المالية ودواوين المحاسبة، في الحد من الهدر المالي وضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة.
٣. دور التخطيط المالي طويل الأجل في تحقيق الاستدامة: يساعد التخطيط المالي الاستراتيجي على تقليل المخاطر المالية وتعزيز قدرة الحكومات على مواجهة الأزمات الاقتصادية.
٤. ضرورة التوازن بين الإيرادات والنفقات: تحقيق الاستدامة المالية يتطلب سياسات مالية رشيدة تضمن تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، مع تقليل العجز المالي وتعزيز الإيرادات غير النفطية.
٥. تأثير الشفافية والمساءلة على تحسين كفاءة الإنفاق: تعد الشفافية المالية والمساءلة من العوامل الأساسية لتعزيز ثقة المجتمع في القرارات المالية للحكومة، مما يسهم في دعم الاستدامة المالية.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

ثانياً/ التوصيات:

١. تعزيز الإطار التشريعي لحوكمة الإنفاق العام: ينبغي العمل على تطوير القوانين المالية بما يضمن ضبط النفقات وتحقيق الشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.

٢. تمكين الأجهزة الرقابية وتوسيع صلاحياتها: يجب دعم الجهات الرقابية عبر توافر الاستقلالية المالية والإدارية لها، وتعزيز قدرتها على مراقبة تنفيذ الموازنات الحكومية.

٣. تبني استراتيجيات مالية مستدامة: من الضروري تطوير خطط مالية طويلة الأجل تعتمد على تقديرات دقيقة للإيرادات والنفقات، بما يضمن تحقيق التوازن المالي على المدى البعيد.

٤. تفعيل دور التكنولوجيا في إدارة الإنفاق العام: يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل المالي المتقدم لتعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية ومراقبة الإنفاق الحكومي بشكل أكثر دقة وشفافية.

٥. تحفيز الاستثمار وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

الهوامش

(١) الباز، محمد. حوكمة المالية العامة: الأطر النظرية والتطبيقية. دار الفكر الجامعي، ٢٠٢١، ص٤٥
(٢) المصدر نفسه، ص٤٧
(٣) الباز، مصدر سابق، ص٥٠
(٤) إبراهيم، خالد. "الحوكمة المالية كآلية لضبط الإنفاق العام في الدول النامية"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد ١٥، ٢٠٢١.
(٥) عبد الحميد، مصطفى. "دور الأجهزة الرقابية في ضبط الإنفاق العام"، المجلة العربية للعلوم القانونية، العدد ١١، ٢٠٢١.
(٦) قانون الموازنة العامة العراقي، ٢٠٢٠
(٧) قانون الإدارة المالية العامة في مصر، رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٩
(٨) حجازي، محمود. الإدارة المالية في القطاع العام. مركز الدراسات المالية، ٢٠٢٠.
(٩) تقرير البنك الدولي حول الإصلاحات المالية في ظل الأزمات الاقتصادية، ٢٠٢١.
(١٠) الباز، محمد. مصدر سابق، ص٥٧
(١١) قانون الموازنة العامة العراقي، ٢٠٢٠
(١٢) عبد الحميد، مصطفى. مصدر سابق، العدد ١١، ٢٠٢١.
(١٣) الباز، محمد. مصدر سابق، ص٦٢
(١٤) حجازي، مصدر سابق، ٢٠٢٠
(١٥) قانون الموازنة العامة العراقي، ٢٠٢٠
(١٦) إبراهيم، خالد. "مصدر سابق، العدد ١٥، ٢٠٢١.
(١٧) قانون الادارة المالية العراقي رقم ٦ لسنة ٢٠١٩
(١٨) أبو زيد، أحمد. المالية العامة والسياسة المالية. دار النهضة العربية، ٢٠١٩.
(١٩) إبراهيم، خالد. "مصدر سابق، العدد ١٥، ٢٠٢١.
(٢٠) حسن، علي. ترشيد الإنفاق الحكومي في ظل الأزمات الاقتصادية. دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٨.
(٢١) عبد المجيد كوزي، الحمايه القانونية للبيانات والمعطيات ذات الطابع الشخصي في المغرب، اطروحة دكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبدالله , كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية , سنة ٢٠١٥ , ص ٤

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

(٢٢) رمضان، يوسف. مبادئ الاقتصاد الكلي وأثر الأزمات على المالية العامة. دار النشر الأكاديمي، ٢٠٢٢.
(٢٣) الدوسري، فهد. "الإصلاحات المالية وتأثيرها على موازنة الدول العربية"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد ٣٠، العدد ٢، ٢٠٢٠.
(٢٤) الباز، محمد. مصدر سابق، ٢٠٢١,ص٧٢
(٢٥) إبراهيم، خالد. "مصدر سابق، العدد ١٥، ٢٠٢١.
(٢٦) حجازي، محمود. مصدر سابق، ٢٠٢٠
(٢٧) الشمري، ناصر. مصدر سابق، العدد ٧، ٢٠١٩.
(٢٨) رمضان، يوسف. مبادئ الاقتصاد الكلي وأثر الأزمات على المالية العامة. دار النشر الأكاديمي، ٢٠٢٢.
(29)Cottarelli, Carlo. Managing Public Spending in Times of Crisis. IMF Publications, 2019.
(30)Barrios, Salvador. "Fiscal Policy Challenges During Economic Crises", Journal of Public Economics, Vol. 45, No. 3, 2021
(31)Kose, M. Ayhan. "Economic Shocks and Fiscal Sustainability", OECD Economic Studies, No. 56, 2020
(32)Hood, Christopher. A Public Management for All Seasons? Oxford University Press, 2021.
(33)Stiglitz, Joseph. Globalization and Its Discontents Revisited: Anti-Globalization in the Era of Trump. W. W. Norton & Company, 2019.
(34)Barrios, Salvador. "Fiscal Policy Challenges During Economic Crises", Journal of Public Economics, Vol. 45, No. 3, 2021
(35) Robinson, Marc. Spending Wisely: Public Expenditure in a Post-Crisis World. Cambridge University Press, 2022.
(36) Gupta, Sanjeev. "Public Expenditure Management and Governance", World Bank Economic Review, 2022.
(37)Von Hagen, Jürgen. Fiscal Rules and Economic Stability. IMF Working Papers, 2021.
(38)Barrios, Salvador. "Fiscal Policy Challenges During Economic Crises", Journal of Public Economics, Vol. 45, No. 3, 2021
(39)Hood, Christopher. A Public Management for All Seasons? Oxford University Press, 2021.
(40) Robinson, Marc. Spending Wisely: Public Expenditure in a Post-Crisis World. Cambridge University Press, 2022.
(41) Gupta, Sanjeev. "Public Expenditure Management and Governance", World Bank Economic Review, 2022.
(42)Tanzi, Vito. Public Spending in the 21st Century: Challenges and Solutions. Routledge, 2020.
(٤٣) حسن، علي. مصدر سابق، ٢٠١٨.
(٤٤) إبراهيم، خالد. مصدر سابق، العدد ١٥، ٢٠٢١.
(45) Gupta, Sanjeev. "Public Expenditure Management and Governance", World Bank Economic Review, 2022.
(46)Von Hagen, Jürgen. Fiscal Rules and Economic Stability. IMF Working Papers, 2021.
(٤٧) رمضان، يوسف. مصدر سابق، ٢٠٢٢.
(٤٨) محمود، سامي. "مصدر سابق، العدد ٥، ٢٠٢٢.
(49)Cottarelli, Carlo. Managing Public Spending in Times of Crisis. IMF Publications, 2019.
(50)Barrios, Salvador. "Fiscal Policy Challenges During Economic Crises", Journal of Public Economics, Vol. 45, No. 3, 2021
(51)Von Hagen, Jürgen. Fiscal Rules and Economic Stability. IMF Working Papers, 2021.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المصادر

أولًا: الكتب

١. أبو زيد، أحمد. المالية العامة والسياسة المالية. دار النهضة العربية، ٢٠١٩.
٢. الباز، محمد. حوكمة المالية العامة: الأطر النظرية والتطبيقية. دار الفكر الجامعي، ٢٠٢١.
٣. حجازي، محمود. الإدارة المالية في القطاع العام. مركز الدراسات المالية، ٢٠٢٠.
٤. حسن، علي. ترشيد الإنفاق الحكومي في ظل الأزمات الاقتصادية. دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٨.
٥. رمضان، يوسف. مبادئ الاقتصاد الكلي وأثر الأزمات على المالية العامة. دار النشر الأكاديمي، ٢٠٢٢.

ثانيًا: المقالات والدوريات العلمية

١. إبراهيم، خالد. "الحوكمة المالية كآلية لضبط الإنفاق العام في الدول النامية"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد ١٥، ٢٠٢١.
٢. الدوسري، فهد. "الإصلاحات المالية وتأثيرها على موازنة الدول العربية"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد ٣٠، العدد ٢، ٢٠٢٠.
٣. الشمري، ناصر. "استراتيجيات ترشيد الإنفاق في ظل الأزمات"، مجلة العلوم الإدارية، العدد ٧، ٢٠١٩.
٤. عبد الحميد، مصطفى. "دور الأجهزة الرقابية في ضبط الإنفاق العام"، المجلة العربية للعلوم القانونية، العدد ١١، ٢٠٢١.
٥. محمود، سامي. "آليات تعزيز الاستدامة المالية من خلال الحوكمة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد ٥، ٢٠٢٢.

ثالثًا: القوانين والتشريعات

١. قانون الموازنة العامة للدولة في العراق، الصادر عام ٢٠٢٠.
٢. قانون الإدارة المالية العامة في مصر، رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٩.
٣. قانون هيئة النزاهة العراقي المعدل رقم(٣٠) لسنة ٢٠١١ .
٤. قانون الشفافية المالية وإدارة النفقات العامة في الاتحاد الأوروبي، ٢٠٢٠.
٥. قانون الرقابة المالية والمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٨.

رابعًا: التقارير الدولية والمنظمات

١. تقرير البنك الدولي حول الإصلاحات المالية في ظل الأزمات الاقتصادية،.2021

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

٢. تقرير صندوق النقد الدولي حوكمة الإنفاق العام في الدول الناشئة،.2022
٣. تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) سياسات الاستدامة المالية،.2020
٤. تقرير الأمم المتحدة تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإدارة المالية الرشيدة،.2021
٥. تقرير الشفافية الدولية مكافحة الفساد في الإنفاق العام،.2022

خامسًا: المصادر الأجنبية

1. Allen, Richard. The Governance of Public Expenditure. Oxford University Press, 2020.
2. Barrios, Salvador. "Fiscal Policy Challenges During Economic Crises", Journal of Public Economics, Vol. 45, No. 3, 2021.
3. Cottarelli, Carlo. Managing Public Spending in Times of Crisis. IMF Publications, 2019.
4. Gupta, Sanjeev. "Public Expenditure Management and Governance", World Bank Economic Review, 2022.
5. Hood, Christopher. A Public Management for All Seasons? Oxford University Press, 2021.
6. Kose, M. Ayhan. "Economic Shocks and Fiscal Sustainability", OECD Economic Studies, No. 56, 2020.
7. Robinson, Marc. Spending Wisely: Public Expenditure in a Post-Crisis World. Cambridge University Press, 2022.
8. Stiglitz, Joseph. Globalization and Its Discontents Revisited: Anti-Globalization in the Era of Trump. W. W. Norton & Company, 2019.
9. Tanzi, Vito. Public Spending in the 21st Century: Challenges and Solutions. Routledge, 2020.
10. Von Hagen, Jürgen. Fiscal Rules and Economic Stability. IMF Working Papers, 2021.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م